كتاب الفائق من اصول الدين

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية
رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

الخوارزمى، محمود بن محمد الملاحمى
كتاب الفائق فى أصول الدين/ تأليف محمود بن محمد الملاحمى الخوارزمى؛ حققه وقدم له وعلق عليه فيصل بدير عون. - القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تحقيق التراث، 2010-
٧٣١ ص ؛ 29 سم.
تدمك 5 - 0714 - 18 - 977
١ - علم الكلام
أ - عون، فيصل بدير (محقق ومقدم ومعلق)
ب - العنوان.
٢٤٠

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

www.darelkotob.gov.eg
رقم الإيداع بدار الكتب ٨٥٦٨/٢٠١٠
I.S.B.N. 977 - 18 - 0714 - 5

تصدير عام

الحديث عن الملاحمي حديث شائك ؛ لأن المعلومات المتوافرة عن هذه الشخصية الكبيرة معلومات شحيحة للغاية . هذا إلى جانب أن هذه المعلومات المتداولة في بعض كتب المؤرخين والمفكرين تكاد تكون مكررةً ، وهذا يشكل صعوبةً كبرى أمام الباحث عن السيرة الشخصية للملاحمي . ويكاد يكون ثمة إجماع على عدم وجود أساتذة مباشرين للملاحمي ، بحيث يستطيع الباحث أن يتتبع الخط الفكري له من خلال هؤلاء الأساتذة المباشرين . كما أن عدم وجود تلاميذ كبار له قد ألقى بظلاله أيضًا على الوقوف بعمق ، على أعمال الملاحمي ومدى أصالتها وطرافتها .

نبدأ حديثنا عن الملاحمي بتحرير اسمه كما ورد في بعض الكتابات القديمة . فقد جاء في حاشية تضم سيرة حياة الزمخشري (مفسر القرآن الشهير وعالم النحو المعتزلي) أن الاسم الكامل للملاحمي هو «ركن الدين محمود الأصولي بن عبيد الله الملاحمي» (راجع مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، العدد ٥٧ سنة ١٩٨٢) . ويطلق على الملاحمي كذلك محمود الخوارزمي . وقيل عنه أيضًا إنه «الشيخ النحرير محمود بن الملاحمي» . وكذلك ذكر تحت اسم : محمود بن محمد بن الملاحمي الخوارزمي . وجاء على غلاف إحدى نسخ كتاب «الفائق» أنه من تصنيف «الشيخ الإمام العالم العامل محمود بن محمد الملاحمي» ، كما جاء على غلاف نسخة أخرى من نسخ «الفائق» أنه «تصنيف الشيخ الإمام العالم ركن الدين محمود بن محمد الملاحمي» . وقيل كذلك عنه إنه «ركن الدين محمود الأصولي عبد الله الملاحمي»[1] .

لقد أجمع المؤرخون على القول بأن صاحبنا ينتهي لقبه بـ «الخوارزمي» ، وقد ذكر «السمعاني» في كتابه «الأنساب» أن كلمة الخوارزمي ترجع إلى بلدة «خوارزم» التي لها ذكر في الفتوح ؛ فقد فتحها قتيبة بن مسلم الباهلي ، وكان بها عدد كبير من العلماء والأئمة . وإذا كانت بعض الألقاب أُطْلِقَتْ على الملاحمي أنه أصولي ؛ فلعل ذلك يرجع إلى اشتغاله الرئيس بعلم أصول الدين أولا (علم الكلام) ثم بعلم أصول الفقه ثانيًا . ولا

---

(١) اعتمدنا فى الكتابة عن الملاحمى على عدة كتب ، يأتى فى المقام الأول منها المقدمة المختصرة التى كتبها مُحَقِقا «المعتمد» فى أصول الدين للملاحمى : مارتن مكدرمت ، ويلفرد ماديلونج . الناشر : الهدى ، لندن ١٩٩١م ، طبقات المعتزلة لابن المرتضى ، نشرة سوسة ديفد ـ فلزر ، دار مكتبة الحياة ، بيروت (د .ت) ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، العدد ٥٧ لعام ١٩٨٢م . طاش كبرى زاده : مفتاح السعادة جـ٢- القاهرة سنة ١٩٦٨م ، عبد الرحمن بدوي : مذاهب الإسلاميين ، جـ١ ، دار العلم للملايين ، ط١ ، سنة ١٩٧١م .

يغيبنَّ عنا هنا أن كتاب الملاحمي الأشهر هو «المعتمد في أصول الدين» ، ويليه في الشهرة «الفائق في أصول الدين» .

أما عن حياة الملاحمي فمن الثابت تاريخيًا ، وطبقًا لما ذكره الرهط الأكبر من المؤرخين والباحثين أن الملاحمي توفي ٥٣٦ هـ . هذا هو التاريخ الذي أجمع عليه جل من كتب عن الملاحمي ، الذي ذكر أنه فرغ من كتابة الفائق ليلة الأربعاء وهي السابعة من شهر ربيع الآخر سنة ثنتين وثلاثين وخمسمائة (٥٣٢هـ) على حد قوله ، كما جاء في نهاية النسخة الأصلية التي اعتمدنا عليها في تحقيق الكتاب الذي بين أيدينا ؛ ومن ثم نرى أن ما زعمه «ماكس هورتن» في كتابه عن «فلسفة أبي رشيد» من أن الملاحمي توفي عام ٤٢٠ هـ يُعد خطأ فاحشًا لا يمكن قبوله ؛ لأن الملاحمي لم يكن البتة تلميذاً مباشرًا للقاضي عبد الجبار المعتزلي الذي توفي عام ٤١٥هـ . بل إننا نرى أن الملاحمي لم يتتلمذ مباشرة على يد الشيخ أبي الحسين البصري (ت ٤٣٦ هـ) الذي لا يذكره الملاحمي في كتابه هذا إلا بالقول «شيخنا» ، إذ من غير المقبول ، وغير المعقول أيضًا أن يكون الملاحمي قد ولد قبل وفاة أبي الحسين البصري بما يربو على ستة عشر عاماً على أقل تقدير ، حتى يمكن القول إنه شيخه المباشر حيث يصعب القول إن الملاحمي تلقى العلم عن أبي الحسين البصري وهو ما زال في المهد صبيًا ، بله ما زال في علم الله!!! .

لكن يبقى أن الملاحمي نجم في سماء مدرسة القاضي عبد الجبار الذي توفي في مطلع القرن الخامس عشر الهجري (٤١٥هـ) ، هذه المدرسة التي تمتد بجذورها إلى النَّظام (ت ٢٣١هـ) والعلاَّف (ت ٢٣٥هـ) وجعفر بن حرب (ت ٢٣٦هـ) وأبي القاسم الرسي (ت ٢٤٦ هـ) والجُبَّائي الكبير (ت ٣٠٣ هـ) والجُبَّائي الصغير (أبي هاشم ت٣٢١هـ) وأبو علي بن خلاَّد (ت٣٥٠ هـ) وأبو عبد الله الحسين بن علي البصري (ت٣٦٧هـ) الذي يعد من أهم أساتذة القاضي عبد الجبار فضلا عن أبي علي الجبائي وأبي إسحق بن عياش بطبيعة الحال . . . . . لأن هؤلاء الثلاثة كان لهم دور نشط وفاعل في التكوين العلمي للقاضي عبد الجبار . . . كذلك نجد المؤيد بالله أبا الحسين الهاروني (ت٤١١هـ) ، وأحمد بن أبي هاشم الحسين الفرزازي المعروف بشيشديو (ت٤٢٥هـ) . . . إلخ .

ولقد كان كتاب القاضي عبد الجبار «المغني في أبواب التوحيد والعدل» موسوعة كلامية كبرى ، فلم يترك صغيرة ولا كبيرة في قضايا علم الكلام إلاَّ أحصاها وذكر آراء السابقين عليه فيها ، بقصد تقويم هذه الآراء كتمهيد لعرض وجهة نظره . ثم يأتي من بعد كتاب «المغني» كتابٌ آخر يُعد موسوعةً كلاميةً مهمة ، أقصد «الكامل في

الاستقصاء فيما بلغنا من كلام القدماء» لتقي الدين النجراني . لقد أضاف هذا الكتاب الكثير والكثير إلى آراء المعتزلة .

ومن المؤلفات الرئيسة أيضًا بالنسبة لعلم الكلام نجد «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ) هذا الكتاب يُعد موسوعة كلامية رئيسة بالنسبة لكل مهتم بعلم الكلام بوجه عام . وفي هذا الكتاب نجد تاريخًا موجزًا لمدارس علم الكلام التي على رأسها بطبيعة الحال مدرسة المعتزلة . ولا شك أن البغدادي قد أفاد إفادة كبرى من أبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٠ هـ) الذي أرخ لعلم الكلام حتى عصره ، وذلك في كتابه «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» . من جملة الكتب المهمة أيضًا بالنسبة للمعتزلة بوجه عام والملاحمي بوجه خاص ، نجد كتاب «المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين» للنيسابوري (ت ٤٦٠ هـ) وهو المؤلِّف الذي نَسَبَ إليه أستاذنا الدكتور أبو ريدة كتاب «ديوان الأصول» (وزارة الثقافة ، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر - القاهرة سنة ١٩٦٩ م) .

بعد هذه الكتب الكلامية المهمة يأتي كتاب «المعتمد في أصول الدين» (الذي نشر بلندن سنة ١٩٩١ م - دار الهدى) ، هذا الكتاب يُعد أيضًا موسوعة كلامية كبرى . وقد صنفه الملاحمي في أربعة أجزاء كبرى ؛ الأمر الذي دفع صحابة الملاحمي ومريديه إلى طلب تلخيص هذا المؤلف الكبير الذي يصعب الوقوف عليه . . . وكان أن استجاب الملاحمي إلى طلبهم فقام بتلخيص «المعتمد» في كتاب متوسط الحجم ، هو «الفائق في أصول الدين» .

لقد قام الأستاذان : مارتن مكدرمت وويلفرد ماديلنغ بتحقيق ما تبقى من كتاب «المعتمد في أصول الدين» على حد تعبيرهما ، الذي جاء على غلاف النص «المحقق» . وبالرجوع إلى الفهرس الذي وضعاه للكتاب نقرأ أنهما حققا الجزأين الأول والثالث . لكنّا بمراجعتنا للنص الأصلي للمخطوط الذي اعتمدا عليه في نشر أجزاء «المعتمد» (وتوجد صورة منه بدار الكتب المصرية) تبين لنا أنهما حققا الجزء الثاني دون أن يشيرا أو ينتبها إلى ذلك سواء بالمتن أو الفهرس . وهذا فحواه أن المحققيْن قاما بنشر ثلاثة أجزاء من «المعتمد» وليس جزأين كما ذكرا ذلك . ولا شك أنه يصعب على المرء تأكيد ما إذا كانت هذه الأجزاء الثلاثة مستقلة أم أنها ، ومعها الجزء الرابع المفقود حتى الآن ، تشكل جميعها جزءاً واحدًا ، أو إن شئتَ مجلدًا واحدًا من المجلدات الأربعة التي صنفها الملاحمي تحت عنوان «المعتمد في أصول الدين» . هذه مسألة يصعب حسمها إلا من خلال الجزء أو الأجزاء المفقودة من كتاب «المعتمد» .

أما عن نسبة كتاب «الفائق» إلى الملاحمي فهذه مسألة محسومة وليست موضع شك من أحد ؛ لعدة أسباب :

السبب الأول والأهم هو أن القراءة الحصرية لكتاب «الفائق» فضلا عن الإحالات الموجودة بالفائق كلها تؤكد أن الملاحمي هو مؤلف هذا الكتاب . ونكتفي هنا بإيراد نص ما ذكره الملاحمي في سبب تأليف الفائق . جاء في الصفحة الأولى من المخطوط ما نصه « . . . وبعد فإني لما صنفتُ كتاب «المعتمد» في الأصول وبالغتُ في إيراد حجج دين الإسلام مفصَّلةً ، وعلى الوجوه التي يعتمد عليها ، وإيراد مذاهب كل من خالف الإسلام مفصلةً وما يعتمدونه من الشبه ومذاهب المختلفين في تفاصيل الإسلام ، بعد اتفاقهم على جملته ، طال لذلك الكتاب حتى كبر على مجلدات ، وشقَّ على كثير من الراغبين فيه كتابته وتحصيله ، فعند ذلك طلب مني الأصحابُ والإخوان ، ومن أعظِّم حقهم وأرفع منزلتهم من الخِلاَّن ، أن أستخرج من المطوّل مختصرًا شاملا يجمل مضمونه ، يجري مجرى المدخل في ذلك المطوّل ، ويجري المطوّل مجرى الشرح لهذا المختصر ، فأمليتُ ما رسموه ، وأجبتهم إلى ما طلبوه ، وسميته «الفائق في أصول الدين» ، وتضرعت إلى الله في أن يزيد في المهل ، ويحقق الأمل في إتمامه ، ويعينني على تسهيل مرامه ، وأن يجعله لوجهه خالصًا ويعظم النفع به لي ولإخواني في الدارين ، إنه نعم المستعان وعليه التكلان» . وفي نهاية المخطوط (ص ١٦٣ أ) نطالع أن المؤلف قد «فرغ من تصنيفه ليلة الأربعاء وهي السابعة من شهر ربيع الآخر سنة اثنين وثلاثين وخمسمائة (هـ)» .

السبب الثاني الذي يؤكد نسبة هذا الكتاب إلى الملاحمي هو أن الملاحمي كثيرًا ما يتحدث عن نفسه وعن آرائه ، منبهًا القارئ إلى أنه قد سبق أن قرر ذلك أو كرره في كتب سابقة له كـ«الحدود» و «التحفة» والمقصود «تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة» و «المسائل الأصفهانية» . . . . هذا إلى جانب إحالته المستمرة إلى كتابه الرئيس «المعتمد في أصول الدين» .

السبب الثالث يكمن في أن «الفائق» ليس موضع شك من مؤرخ أو متكلم معاصر أو لاحق للملاحمي . . . وهذا السبب وإنْ كان يبدو في عُرف البعض واهيًا إلا أننا نرى أنه سبب وجيه ومهم للغاية ، ولا يشكل أي نوع من أنواع «الدور المنطقي»!!!

ونستطيع أن نسوق سببًا رابعًا في تأكيد نسبة الفائق إلى الملاحمي ؛ حيث ذكر المؤلف معظم رجالات المعتزلة ، لكنه وقف كثيرًا أمام ومع شيخه «أبي الحسين

البصري» الذي يوافقه المؤلف على معظم ما ذهب إليه من آراء ، اللهُمَّ إلاَّ بعض الخلافات الهامشية التي لا يقف الباحثون عندها كثيرًا .

ويبدو أن أبا الحسين البصري كان من أنجب تلاميذ القاضي عبد الجبار ؛ الأمر الذي جعله من أشهر تلاميذه بسبب مؤلفاته من جهة ، وبسبب تلاميذه الذين خلدوه من جهة ثانية ، ومن هؤلاء التلاميذ نجد صاحبنا محمود الملاحمي . فقد جاء في «طبقات المعتزلة» لابن المرتضي (خلال حديثه عن الطبقة الثانية عشرة) : ومنهم : (المقصود رجالات المعتزلة) أبو الحسين البصري محمد بن علي صاحب «المعتمد في أصول الفقه» ، أخذ عن القاضي ودرس ببغداد ، وكان جَدلاً حاذقًا ، وله كتب كثيرة ، منها : «تصفح الأدلة» ، و«نقض الشَّافي في الإمامة» ، و«نقض المقنع في الغيبة» .

ويضيف ابن المرتضي ، أثناء حديثه عن الحسين البصري ، أنه كان للبهاشمة عنه نفرة لأمرين : أحدهما أنه دَنَّسَ نفسه بشيء من الفلسفة وكلام الأوائل ، وثانيهما ما ورد على المشايخ في نقض أدلتهم في كُتبه . وذُكر أن ذلك الاستدلال لا يصح . قال الحاكم : وبهذين الأمرين لم يبارك في علمه» (ابن المرتضي : طبقات المعتزلة ص ١١٨-١١٩) .

أبو الحسين البصري إذن دارس جيد للفلسفة ؛ ومن ثم فإن النزعة النقدية عنده جلية للغاية . كما أنه في الوقت عينه ، وفي المقام الأول ، متكلم معتزلي من طراز رفيع[١] . وقد دافع عنه ابن المرتضي دفاعًا شديدًا ، مفندًا كل التهم التي تشكك في عقيدة الرجل ومكانته . يقول ابن المرتضي : «إن هذا الهجوم على البصري يُعد نوعًا من أنواع التعصب . . . بل قد نفع الله بعلمه أبلغ من غيره ، ألا ترى إلى كتاب «المعتمد في أصول الفقه ، فإنه أصل لأكثر الكتب التي صنفها المتأخرون في هذا الفن واعتمدوه ، وكذلك غيره من كتب أصول الدين كالفائق (ابن المرتضي ص١١٩) ويقرر أبن المرتضي في الموضوع نفسه أن من تلاميذ الحسين البصري الشيخ النحرير محمود بن الملاحمي مصنف «المعتمد» الأكبر .

---

(١) ينبغى أن أنبه هنا على ضرورة عدم الخلط بين أبى الحسين البصرى شيخ الملاحمى الذى ينتمى إلى الطبقة الثانية عشرة من طبقات المعتزلة ، و أبى عبد الله الحسين بن علي البصرى (ت٣٦٧هـ) الذى ينتمى إلى الطبقة العاشرة من طبقات المعتزلة ؛ حيث تتلمذ على أبى على بن خلاّد أولاً ثم أخذ عن أبى هاشم . لكنه بلغ بجده واجتهاده ما لم يبلغه غيره من أصحاب أبى هاشم . وكما صبر على ذلك فى علم الكلام صبر على مثله فى الفقه ؛ فإنه لازم مجلس أبى الحسن الكرخى الزمان الطويل حالاً بعد حال ، ولم يَحْظَ فى الدنيا بما جرت له العادة للعلماء ، بل كان فى بغداد يصبر على الشدائد وهو مكب على طلب العلم . . (ابن المرتضى : طبقات المعتزلة ، ص١٠٥) .

لقد كان الملاحمي أحد نجوم الطبقة الثانية عشرة من طبقات المعتزلة ، والتي منها : أبو رشيد سعيد بن محمد النيسابوري ، وأبو محمد عبد الله بن سعيد اللباد ، والشريف المرتضي أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي ، وأبو القاسم البستي إسماعيل بن أحمد ، وأبو الفضل العباسي بن شروين ، وأبو محمد الخوارزمي ، وأبو الفتح الأصفهاني ، وأبو حاتم الرازي ، وأبو بكر الدينوري ، وأبو محمد الحسن بن أحمد بن متويه ، وأبو عمرو القاشاني (راجع طبقات المعتزلة ، ص١١٦ - ١١٩) . هذه الطبقة تدين كلها بالولاء لأبرز زعماء الطبقة الحادية عشرة ، وأقصد على وجه التحديد أبا الحسن قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد عبد الجبار الهمداني (ابن المرتضي ، ص ١١٢) .

لقد كانت الفترة التي عاش فيها الملاحمي من الفترات المشرقة في حياة المسلمين من حيث العلم والمعرفة ، بل إنها تعد ـ تاريخيًا ـ العصر الذهبي الذي قاد فيه المسلمون الحضارة الإنسانية طوال ما يربو على ستة قرون . ولقد احتل الملاحمي ـ زمنيًا ـ النصف الأخير من القرن الخامس الهجري ، ثم امتد به العمر حتى عام ٥٣٦ هـ هذه الفترة ازدهرت فيها العلوم العملية والنظرية على حد سواء . ولم يقف الأمر عند العلم العربي الإسلامي ، بل امتد إلى «علوم الأوائل» على حد تعبير ابن المرتضي ، والمقصود هنا بطبيعة الحال الفلسفة اليونانية التي اتهم بها أستاذ الملاحمي ، الذي قيل عنه إنه «دَنَّس نفسه بشيء من الفلسفة» (ابن المرتضي ص ١١٩) .

وبعيدًا عن هذا الاتهام الجائر ، فإنه يحمل بين طياته سمة رائعةً من السمات الفكرية لأستاذ الملاحمي ، أقصد سعيه إلى الجمع على صعيد واحد بين العلوم الشرعية والعلوم الوضعية والتي على رأسها الفلسفة . إن من سمات مدرسة المعتزلة ، بوجه عام ، أنها درست دراسة جيدة الفلسفة وتمكنت منها أولاً ؛ كي تستطيع أن تستوعب آراء الفلاسفة ، ومن ثم تقوم بالرد عليهم بحسبانهم الخصم اللدود للعقيدة آنذاك!!

الأمر الثاني أن المعتزلة درست الفلسفة كمنهج للتفكير وإعمال العقل للكشف عن المغالطات والأحابيل التي قد يلجأ إليها البعض للنيل من العقيدة . وهذا كله لا يمكن أن تنهض به المعتزلة إلاّ إذا أعطت مساحة كبيرة للعقل ، معطية إياه حرية فهم النص ، وتأويل ما ينبغي أن يؤوَّل منه ، واستنباط ما يمكن أن تستنبطه . وباختصار فإن النظر العقلي من السمات الرئيسة لمذهب المعتزلة ، وهذا فحواه أن العقل عندها مصدر رئيس من مصادر المعرفة جنباً إلى جنب مع النقل .

لقد كان من المفيد أن نلقي بعض الضوء على التكوين العملي لأستاذ الملاحمي ، من حيث إن هذا الأخير قد أفاد إفادة كبرى من علم أستاذ درس الفلسفة دراسة جيدة جنبًا إلى جنب مع دراسته للفقه والكلام . فبالرغم من أن موضوع كتاب «الفائق» هو في النهاية الأصول الخمسة إلاّ أن المؤلف تطرق إلى موضوعات أخرى كثيرة ، منها : الديانات ، والثقافات التي كانت سابقة على الإسلام ، حيث وقف المؤلف عليها بقصد الإفادة منها أولا ، ثم نقدها ثانيًا ؛ لكي يأخذ ما يأخذه منها وينحي جانبًا (يتجاوز) ما لا يتلاءم مع رؤيته . أضف إلى هذا أن هذا الكتاب ينم عن أن الملاحمي أحاط علمًا بكل الفرق الكلامية ، وببعض فلاسفة الإسلام . وغني عن البيان أن جل زعماء المعتزلة قد ترددت أسماؤهم عشرات المرات في هذا الكتاب ، حيث وافقهم حينًا واختلف معهم حينًا آخر ، حيث نقد بعضهم بأسلوب ينم عن أدب في الحوار ، واحترم وجهة نظر الآخر دون إقصائه أو الاستخفاف برأيه . . . وذلك كله جاء من خلال لغة علمية رصينة لا تنقصها الدقة والأبهة . . . كما لا تنقصها النزعة العقلية التي جعلت صاحبها يصول ويجول في فهمه للآخرين وللنص طبقًا لرؤية اعتزالية مستنيرة تعطي للعقل حقه ، وتعطي للنص قداسته في آن واحد . فلا إفراط ولا تفريط ، ولكن منزلة بين المنزلتين .

على كل حال فإن مدرسة القاضي عبد الجبار ، التي شغلت القرنين الخامس والسادس الهجريين في الأغلب ، تمثل بحق العصر الذهبي للمعتزلة التي تم تقسيم طبقاتها إلى اثنتي عشرة طبقة حيث كان على رأس الطبقتين الأخيرتين أبو الحسين البصري (ت٤٣٦ هـ) وأبو رشيد سعيد النيسابوري (ت ٤٦٠ هـ) والحسن بن متويه (ت٤٦٩ هـ = ١٠٧٦ م) والحاكم الجشمي (ت ٤٩٤ هـ) صاحب كتاب «شرح عيون المسائل» .

وتأتي أهمية كل من الملاحمي (ت ٥٣٦ هـ) وأبى القاسم الزمخشري (ت٥٣٨ هـ) من حيث إنهما كانا إضافة كبيرة لمدرسة القاضي عبد الجبار ، فقد جعلا مدرسة المعتزلة حيةً ومزدهرةً طوال القرن السادس الهجري . ومن المعلوم أن الزمخشري كان معتزليًا للنخاع ، وقد تجلى ذلك في أول ما صنف ، أقصد كتاب «الكشاف» الذي استفتحه بالقول : الحمد لله الذي خلق القرآن . فقيل له : متى تركته (= الكتاب) على هذه الهيئة هجره الناس ولا يرغب أحد فيه . فغيَّره بقوله «الحمد لله الذي جعل القرآن» وجعل في اصطلاح القوم تعني خلق . ويضيف ابن خلكان : «ورأيت في كثير من النسخ : «الحمد لله الذي أنزل القرآن»[1] .

(١) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، ص١٧٠ ، جـ٥ ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، (بدون تاريخ) .

مؤلفات الملاحمي :

ذكرنا أن حياة الملاحمي اكتنفها الغموض ، فليس ثمة ترجمة كاملة لا عن الرجل ولا عن مؤلفاته . . . ومن ثم فإن من المحتمل أن تكون بعض أعمال الرجل قد فقدت أو ضاعت ، ومن المحتمل (وهذا مجرد احتمال) أن يكون بعض أعماله قد نسب فى مرحلة لاحقة إلى بعض رجالات المعتزلة اللاحقين له ، والمعدودين من جملة تلاميذه ؛ ولهذا سوف نورد هنا من أسماء مؤلفات الملاحمي ما أجمع المؤرخون عليه :

١- «المعتمد في أصول الدين» (أربعة مجلدات) . ٢- «الفائق في أصول الدين» .

٣- «تحفة المتكلمين في الرد على الفلاسفة» . ٤- «كتاب الحدود» .

٥- «جواب المسائل الأصفهانية» .

٦- «كتاب التجريد» (وهو تلخيص مختصر لكتاب «المعتمد» في أصول الفقه لأبي الحسن البصري) وقد اقترح أستاذنا الكبير عبد الرحمن بدوي تسمية هذا الكتاب بـ «تجريد المعتمد في أصول الفقه» .

نسختا الفائق اللتان اعتمدنا عليهما في التحقيق :

خلال عملي أستاذًا بقسم الفلسفة بكلية الآداب جامعة صنعاء حيث أسندت إليَّ رئاسة القسم (١٩٨٦ - ١٩٨٨م) كنت على صلة ببعض الأصدقاء اليمنيين حيث ترددت كثيرًا على قسم المخطوطات بالجامع الكبير بصنعاء . . . وقد ساعدني بعض هؤلاء الأصدقاء في الحصول على بعض المخطوطات المهمة . وقد نشرت منها «الأصول الخمسة» المنسوب إلى القاضي عبد الجبار . وهأنذا أقوم بتحقيق كتاب «الفائق في أصول الدين» لمحمود الملاحمي اعتمادًا على نسختين مستقلتين يبدو أن إحداهما أصلية ، وأقصد بذلك أنها النسخة التي من المحتمل أن يكون الملاحمي كتب أجزاءً كبيرة منها بخط يده ، ثم أملى أجزاءً أخرى من الفائق على بعض طلابه . وقد أشار الملاحمي في نهاية هذه النسخة القديمة والتي نزعم أنها أصلية ، وبعد أن ذكر «حقيقة الدعاء وشروطه» (ص١٦٣ أ) أشار إلى أنه انتهى من تصنيف هذا الكتاب (الفائق) ليلة الأربعاء السابعة ، وهي السابعة من شهر ربيع الآخر سنة اثنين وثلاثين وخمسمائة للهجرة (٥٣٢ هـ) ، وقد خلت هذه النسخة في نهايتها من اسم الناسخ الذي كنا نصادفه دائمًا في نهاية كل مخطوط حققناه أو اطلعنا عليه .

والملاحظ على هذه النسخة تنوع خطوط صفحاتها فمن المؤكد أن ما يربو على أربعة نساخ قد اشتركوا في نسخ النسخة التي رمزنا إليها بـ «أ» ؛ ولهذا رجحنا أن يكون المؤلف قد كتب جزءاً من المخطوط بخط يده ، ثم أملى الأجزاء الأخرى على بعض طلابه .

عدد أوراق هذه النسخة (١٦٣ صحيفة) وكل صحيفة تنقسم إلى وجهين أ ، ب ، أي أن عدد الصفحات الفعلية لهذا المخطوط هي ثلاثمائة وست وعشرون صحيفة (٣٢٦) . عدد الأسطر الموجودة بكل صحيفة ثمان وعشرون سطرًا ، ونادرًا ما كنا نجد بإحدى الصفحات أن عدد الأسطر تسع وعشرون سطرًا . طول الصفحة ١٨سم وعرضها ١٢,٥سم .

وعلى غلاف هذه النسخة نطالع الآتي مما استطعنا قراءته : كتاب الفائق في أصول الدين تصنيف الشيخ الإمام العالم العامل محمود بن محمد الملاحمي رحمة الله عليه ، برسم مولانا ومالك أمرنا شرف الدين الحسن أمير المؤمنين ألهمه الله لمعانيه ووفقه لما يرضيه بحق محمد وآله آمين .

وجاء في النصف الأسفل من صفحة الغلاف هذه ما يلي : «هذا الكتاب ملك السيد المقام الأوحد ربيب آل محمد العلامة ذو الفضل والكرامة شرف الدين وواسط عقد العلماء العارفين من آل سيد المرسلين الحسن أمير المؤمنين لا زال محروسًا بالقرآن المبين والنبي الأمين أمرًا في شهر الحجة الحرام سنة ١٠٣٥هـ .

وعلى الجانب الأيمن من الصحيفة نطالع : انتقل إلى ملك ذلك الفقير إلى الله الميسر لطف بتاريخ عشرة رجب سنة ١٠٥٧ هـ . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم .

وعلى يسار الصحيفة نقرأ : هذا المجلد من وقف سيدي محمد بن الحسن رحمه الله . وقد تعين بقائمة في الخزانة الجامعة للكتب بمخزن جامع مدينة صنعاء بأمر مولانا أمير المؤمنين المتوكل على أن حفظه وأيده بنصره وهذا بتاريخ شهر صفر سنة ١٣٤٤هـ الحافظ عبد الواسع بن .

وجاء بخط صغير في أسفل الصحيفة : «الحمد لله مما وقفه والدي رضوان الله ورحمته عليه وعلى ذريته تقبل الله سبحانه منه كتبه العبد الفقير الحقير ولد بن محمد بن الحسن بن أمير المؤمنين أحسن الله خاتمته .

ونجد على غلاف بعض الأختام وأوضحها «المكتبة المتوكلية الجامعة لكتب الوقف العمومية في جامع صنعاء المحلية . كما يوجد ختمان صغيران يصعب إن لم يكن من المحال قراءتهما .

هذا كل ما جاء على غلاف النسخة الأقدم والتي رمزنا لها بـ «أ» .

أما النسخة الثانية فقد رمزنا لها بـ «ب» . هذه النسخة تقع في مائتين واثنتين وعشرين صحيفة ، كل صحيفة بها وجهان أ ، ب . وتنفرد هذه النسخة وتتميز عن النسخة

«أ» من حيث إن النسخة «ب» ذيلت كتاب «الفائق» بكتاب «الجواب الناطق الصادق بحل شبه كتاب الفائق فيما خالف فيه ابن الملاحمي مذاهب الزيدية في الإمامة» جمعه محمد بن أحمد علي بن الوليد القرشي نفعه الله به وبالمسلمين (ص ٢٢٢ من المخطوط ب) . وكتاب «الجواب الناطق» جاء في ثلاث وعشرين صحيفة ، وكما ذكرنا ليس له وجود في النسخة «أ» . على كل حال فإن هذه النسخة «ب» من كتاب «الفائق» جاءت بخط أكثر وضوحًا من خط النسخة «أ» وإن كان بها بعض الكلمات التي سقطت بسبب التصوير ، وقد يكون سبب السقوط راجعًا كذلك إلى عيب في الأصل الذي تم التصوير عنه . هذا فضلاً عن بعض الإضافات التي لا وجود لها في النسخة «أ» . كذلك وجدنا أن الناسخ كان يضع كلمة مباينةً لما يقابلها في النسخة «أ» وإن كانت تؤدي نفس المعنى ، وهذا كله سوف يتضح من إثبات الخلاف بين النسختين بهامش تحقيقنا .

وقد جاء في نهاية هذه النسخة (وأقصد على وجه التحديد نهاية كتاب الجواب الناطق الصادق) أن الناسخ انتهى من نسخ الكتاب «في يوم الاثنين تاسع عشر من شهر المعظم شهر رمضان من شهور سنة ثمان وستمائة (٦٠٨ هـ) والمبتهل إلى الله عز وجل أن يوفق لخاتمة خير ويعظم الأجر على ما كان من العناية في نصرة مذاهب أهل بيت محمد صلى الله عليه وعليهم وسلم . وكان ذلك مع كبر السن ومصادفة الأوجاع ولله الحمد على ما كان من جهته أو بأمره . وكتب جامعه محمد بن أحمد بن أحمد بن علي بن الوليد . وهو يسأل من وقف عليه من الإخوان الراشدين شَدَّ الله بهم الدين وكثرهم في العالمين أن يصلح ما تيقن خلله مما انطوى تحت سهوٍ أو غفلةٍ أو قلة معرفة . فمن لا يجوز ذلك عليه فهو المتفرد بالإلهية سبحانه وتعالى . وكذلك يسأل منهم الدعاء بحسن الخاتمة . فقد صادف قرب الوفاة والله أعلم ، فكتبه على رأس السبعين من مولده والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيد المرسلين محمد وعلى أهل بيته الطاهرين وسلامه عليه وعليهم أجمعين ، وحسبنا الله وكفى ونعم الوكيل ، اللهُّم واغفر لصاحبه وكاتبه وللقارئ فيه ولمن قال آمين يا رب العالمين ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم . ثم نجد على يسار نصف الصحيفة بضع كلمات بعضها مقروء وبعضها الآخر تستحيل قراءته . ويفهم من هذه الكلمات ، بوجه عام ، أن هذا الكتاب المبارك «وقف على المسلمين الصالحين أهل الرشاد والإرشاد من طلاب العلم . كما يوجد كذلك ختم المكتبة المتوكلية الجامعة لكتب الوقف العمومية في جامع صنعاء .

عدد أسطر صفحات كل نسخة بوجه عام خمس وعشرون سطرًا ، أما عن حجم الصحيفة فإن طولها ١٩ سم وعرضها ١٢,٥ سم . والملاحظ على هذه النسخة أنها مكتوبة بخط واحد فلا يوجد ما يدل على أكثر من ناسخ ساهم في نسخها . وقد لاحظنا أن هذا الناسخ قد وقع كثيرًا في الأخطاء النحوية والإملائية ما كان له أن يقع فيها . . .!!

منهجنا في التحقيق :

توجد طريقتان رئيستان لتحقيق النص إذا توافر أمام «المحقق» أكثر من نسخة خطية . الطريقة الأولى هي أن يعتمد «المحقق» على النسخة الأقدم (وقد يعتمد على غيرها . . .) ويضبطها كما هي في المتن ، ثم يشير إلى الاختلاف بينها وبين النسخة (أو النسخ) الأخرى بالهامش . وهذه طريقة لا غبار عليها وقد يؤثرها البعض . وأحسب أن «المحقق» إذا لجأ إلى هذه الطريقة فإنه في واقع الأمر يؤثر السلامة والنجاة من أي نقد يمكن أن يوجه إليه اللهُمّ إلا إذا كان النقد موجهًا إلى تصحيفه للمخطوط .

أما الطريقة الثانية ، وهي التي نفضلها والتي كانت سنتنا فيما حققناه من مخطوطات من قبل ، فإنها لا تعتمد على وجود نسخة أصلية بل تتعامل مع كل النسخ على مستوى واحد من الأهمية ؛ ومن ثم فإن دور «المحقق» هنا هو اختيار المصطلحات أو ـ إن شئت ـ الكلمة أو الجملة التي يرى أنها صحيحة وأنها الأفضل حيث يضعها بالمتن مع الإشارة إلى سائر الاختلافات بالهامش . هذه الطريقة تعتمد ، في المقام الأول ، على حُسْن اختيار «المحقق» الذي يعتقد أنه من خلال هذه الطريقة في التحقيق ، يكون النص الذي ارتضاه أقرب نص صنفه المؤلف . ومع أن هذه الطريقة شائكة ومجهدة وغاية في الصعوبة إلاّ أنها تكشف عن حصافة «المحقق» وخبرته وحسه النقدي ، ذلكم أن عمل «المحقق» لا ينبغي أن يقف عند «نشر» نسخة المخطوط كما هي ، بل ينبغي عليه هكذا نرى أن يؤلف من بين كل النسخ المتاحة له ، نسخة محققة يرى أنها تجمع محاسن كل النسخ ، متجاوزة ما يعتقد أنه خطأ تنفرد به بعض النسخ التي أحال إليها بالهامش ، لأن الأهم بالنسبة للمحقق هو إخراج نسخة محققة أقرب إلى الكمال من كل نسخة على حدة . وهذا ما حاولنا القيام به في تحقيقنا لهذا النص الذي اعتمدنا فيه على نسختين مستقلتين كما سبق أن نوهنا إلى ذلك . وقد اخترنا أو إن شئت ألفنا منهما نسخة هي من وجهة نظرنا المعبرة عن النص الأصلي للمؤلف . إن من ميزات هذه الطريقة في التحقيق أنها تسهل كلية مهمة القارئ للنص الذي لن يجد صعوبة في متابعة الفكرة أو الآراء التي يتضمنها النص . أضف إلى هذا أن هذه الطريقة

تحافظ في الواقع على وجود النسختين كما هما بحيث إذا لم تَرُق للقارئ خيارات «المحقق» فإن عليه الرجوع إلى الهامش الذي أثبتنا به أوجه الاختلاف بن النسختين .

إن الحفاظ على «قداسة» النص أمر أساسي وحيوي بالنسبة لتحقيق النص . وطريقتنا هذه في التحقيق لا تمس قداسة النص ، بل تسعى إلى استدعائه وتأكيده ؛ لأنها لا تضيف جديدًا من جهة «المحقق» الذي يفضل من خلال النسخ المتاحة أمامه إحلال كلمة أو جملة بالمتن فضَّلها - كمحقق - عن سائر الكلمات أو الجمل الأخرى الموجودة . ولا يحق للمحقق أن يكتفي بوضع الجملة أو الكلمة المختارة بالمتن مع إقصاء القراءات المخالفة ، هذا خطأ فادح ولا يغتفر ؛ لأن الأمانة العلمية والأخلاق المهنية تقتضي إثبات كل ما ورد بالنسخ سواء بالمتن أو الهامش . إن تقويم النص ليس أمرًا هينًا ، بل يحتاج إلى جهد كبير ، ومهارة فائقة فى التحقيق لا يكتسبها المرء إلا من خلال الممارسة الفعلية والمستمرة لمزاولة تحقيق النصوص . ومن هنا فإن المحققين يتمايزون فيما بينهم بمدى توفيقهم في اختيار اللفظ المناسب والمعبر عن وجهة نظر المؤلف . إن المحققين يتمايزون في الإعجام (الشكل والضبط) ؛ لأن الخطأ هنا يمكن أن يؤدي إلى تغيير كلي (انقلاب) في المعنى . والمطلع على النسختين اللتين اعتمدنا عليهما في التحقيق يجد أنهما تخلوان من «النقط» و «الإعجام» ؛ ومن ثم فإن وضع النقط وتصحيف الكلمات وقراءتها قراءة صحيحة ، وعدم الخلط ما بين حرف وحرف لتشابههما أحيانًا . . . وكذلك انتهاء الجملة والبدء بجملة جديدة أو فقرة جديدة ، واستخدام الفواصل ، وتقسيم النص . . . كل ذلك يُرد إلى «المحقق» وحده ، الذي تقع عليه مسئولية هذه المسائل الفنية والمنهجية ، والتي لا غنى عن اكتسابها لكي يخرج النص إلى حيز الوجود بصورة طيبة .

كذلك فإن ثقافة «المحقق» وإحاطته علمًا بموضوع المخطوط ، ومعرفته بالخط الذي كتب به ووقوفه على روح العصر الذي كتب فيه المخطوط ، بل وضرورة قراءة «المحقق» للأعمال الأخرى للمؤلف . . . كل هذه الأمور غاية في الأهمية لأنها تنعكس انعكاسًا إيجابيًا على سلامة النص المحقق وخلوه من الأخطاء التاريخية والعلمية . . .

ثمة مواصفات لا بد أن تكون متوافرة في الباحث الذي يقوم بتحقيق المخطوط والتي أخص منها الآن أن يكون «المحقق» قد ألِفَ الخطوط العربية القديمة : الكوفي منها والمغربي والأندلسي ، وألِفَ طريقة الكتابة ووضع النقط والرموز ، وما إلى ذلك . . .إلخ .

قلنا إننا اعتمدنا في تحقيق نص «الفائق» على نسختين مستقلتين ، وهذا واضح وجلي من أوجه الاختلاف الموجودة في غير موضع . . . وقد كان بعض هذه الاختلافات كبيرًا بحيث كنا نجد عدة صفحات موجودة في نسخة وغير موجودة في نسخة أخرى . . . هذا فضلا عن بعض الجمل الموجودة في نسخة وغير موجودة في نسخة أخرى . هذا كله وثّقناه وأثبتناه . على أن هناك بعض الاختلافات لم يكن لها كبير شأن : كأن تستخدم نسخة حرف جر وتستخدم أخرى حرف جر آخر ، وكأن يضيف أحد الناسخين إلى لفظ الجلاله كلمة «تعالى» أو «سبحانه وتعالى» دون أن تكون النسخة الأخرى حريصة على هذه الإضافة .

كذلك كنا نصادف أحيانًا في جملة واحدة تقديمًا وتأخيرًا دون أن يكون هذا التقديم أو التأخير موجودًا بالنسبة للأخرى . . . وكثيرًا ما كان هذا التقديم أو التأخير لايؤدي أبدًا إلى خلل في المعنى أو الفهم . من ذلك ، على سبيل المثال : «لما صح منه الفعل» ونقرأ في الأخرى «لما صح الفعل منه» ، ويرتبط بذلك ما جاء في النسخة «أ» : «إثابة المطيع» ويقابلها في «ب» : «إثابته للمطيع» ، و«ما ذكرنا» ويقابلها في النسخة الأخرى «ما ذكرناه» ، و«ما يوافق» ويقابلها «ما يتفق» ، و«كُلٌّ من عند الله» ويقابلها «الكل من عند الله» ، و«التي فيها الضلال» ويقابلها «التي فيها الإضلال» ، و«قيل لهم» ويقابلها «وقلنا» . وقد تكرر هذا كثيرًا .

كذلك وجدنا ، أحياناً كثيرة ، أن إحدى النسختين تخالف الأخرى في وضع كلمة بدلاً من كلمة أخرى مع عدم الإخلال بالمعنى ، من ذلك على سبيل المثال ما جاء في النسخة «أ» «جعل الطاعة علامة» ويقابل ذلك في النسخة «ب» : «جعل الطاعة أمارةً» .

على أننا نادرًا ما نتدخل في النص على نطاق ضيق للغاية إذا لم يكن المعنى مستقيمًا ، حتى إذا أضفنا كلمةً أو حرفًا استقام المعنى ، وفي هذه الحالة كنا نضع الزيادة من عندنا بين معقوفتين على الوجه الآتي [ ] .

ومن المعلوم أن طريقة الكتابة القديمة تختلف عن الكتابة الآن . فقد جرت عادة النساخ القدامى أن يكتبوا :

أنفسنا	....	أنفسنى	كفى	....	كفا
لكنها	....	لا كنها	حكى	....	حكا
وكذا	....	وكذى	الآداء	....	الآداى
وهؤلاء	....	وهاولاء	بوسعنا	....	بوسعنى

عني	....	عنا	يطرأ	....	يطرى
معنى	....	معنا	بقاء	....	بقى
افترقا	....	افترقى	أدنى	....	أدنا
معاً	....	معي	رأى	....	را
أبي	....	أبا	يرى	....	يرا

هذه نماذج من طريقة كتابة الناسخين ولم نشر بالمتن إلى ذلك ما دمنا قد نوهنا هنا . . .

إن النص الذي بين أيدينا يرصد بدقة مشكلات علم الكلام ، كما يرصد بدقة آراء بعض الفرق والمدارس الكلامية . وقد كان المؤلف حريصًا على أن يوقف القارئ على أوجه الاتفاق والاختلاف بين زعماء المعتزلة أنفسهم . . . ولهذا كثيرًا ما كان يعود بالقارئ إلى بداية الاعتزال صاعدًا إلى مدرستي البصرة وبغداد . ولم يغب عن المؤلف نقد بعض الديانات سواء الوضعى منها أو السماوي . وقد وقفنا كثيرًا أمام هذا الطابور الطويل من الأعلام . . . وأمام طابور طويل آخر من المصطلحات الكلامية أو الفلسفية . . . وتساءلنا هل نقدم نبذة مختصرة عن الأعلام الواردة بالمخطوط وعن أسماء بعض الفرق وبعض المصطلحات أم لا؟ بمعنى أن هذا العمل موجه في المقام الأول للمتخصص ومن ثم لا داعي كما رأى البعض للتعريف بالهامش بهؤلاء الأعلام وبالفرق . . .

ولقد ازدادت حيرتنا حينما شاورنا بعض الزملاء والأصدقاء الكبار في هذا الحقل وكان لكل منهم رأي يناقض رأي الآخر . . . وفي النهاية رجحنا وآثرنا أن نكتب بهامش التحقيق نبذة مختصرةً عن كل عَلَم ذكرهُ المؤلف ، كما أننا كتبنا كلمةً موجزةً عن كل فرقة على حدة وعن بعض المصطلحات الكلامية والفلسفية . . . وباختصار فإنا قد قمنا بتخريج كل المتكلمين والفلاسفة والفقهاء . . . إلخ ، لقد وجدنا أن ذلك من شأنه أن يفيد شباب الباحثين الصاعدين (على الأقل) الذين يحتاجون إلى من يمد لهم يد العون والمساعدة في بداية حياتهم العلمية . ونحن في هذا الصدد نتابع بعض أساتذتنا الكبار الذين أخص بالذكر منهم الراحلين الكبيرين : محمد عبد الهادي أبو ريدة وعبد الرحمن بدوي .

على أن الأمر المهم والأساسي ، والذي من الحتم أن أشير إليه ، هو أن الملاحمي قد أشار في صدر «الفائق» إلى أنه قد كتبه تلبيةً لرغبة أصدقائه وطلابه الذين رأوا أن «المعتمد» في الأصول كتاب ضخم ، صنفه الملاحمي في أربعة أجزاء (مجلدات) وقد

لا يتمكن الكثيرون من مطالعته كله لغير سبب ، ومن ثم طلب منه الأصدقاء والمريدون تلخيص الكتاب (كتاب «المعتمد») في مختصر صغير الحجم (نسبيًا) . وحينما عزمتُ على تحقيق «الفائق» كنتُ على علم مسبق أنه ملخص للمعتمد . غير أنني ، وبعد متابعتي للفائق ، اكتشفت بعد قراءة عدة صفحات أن «الفائق» ليس «كله» تلخيصًا لـ«المعتمد» . . . فثمة أبواب كثيرة تربو على ثلثي كتاب «الفائق» لا وجود لها في الأجزاء الثلاثة التي تم نشرها من كتاب «المعتمد» في أصول الدين . ومن المحتمل أن يكون الجزء الرابع المفقود من «المعتمد» به بعض الموضوعات الواردة بالفائق ، وقد لا يكون لفحوى هذا الجزء الرابع المفقود صلة بالموضوعات التي عالجها الفائق . . . هذه مسألة يصعب على الباحث المنصف أن يقطع فيها برأي . . . لكن يبقى الاحتمالان قائمين .

ذكرنا أن ثمة أبوابًا في «الفائق» لا وجود لها في الأجزاء الثلاثة التي نشرت من كتاب «المعتمد» . . . من هذه الأبواب نجد : الكلام في العدل . . . الكلام على القائلين بالكسب ، الكلام في خلق القرآن ، الكلام في التكليف وحسنه وشروطه ، الكلام في الألطاف ، الكلام في الآلام ، إبطال القول بالتناسخ . . . في مسألة العوض . . القول في الآجال والأرزاق والأسعار والأصلح في الدنيا ، الكلام في دفع المطاعن عن القرآن . . . في معجزات الرسول ، في ذكر شُبه المنكرين لنبوة محمد . . . الكلام في العلم . . . الكلام في الوعد والوعيد السمعي . . . والفناء والإعادة وعذاب القبر والشفاعة والحديث عن شُبه المرجئة وفي تكفير المجبرة . . وتكفير من قال بقدم الصفات ، وتكفير الخوارج وعدم تكفير المرجئة ، الكلام في المنزلة بين المنزلتين ، الكلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

كذلك جاء في «الفائق» باب كبير عن «الإمامة» والغرض منها وشروطها وفيما تنحل به الإمامة والطريق إلى إثباتها ، وفي أن الرسول لم ينص على إمام بعده . كذلك تحدث الملاحمي عن إمامة الخلفاء الأربعة . . . وذلك كله لا وجود له في الأجزاء المنشورة أو إن شئت الموجودة من كتاب «المعتمد» . . . وهذا ، بطبيعة الحال ، يعطى قيمة كبرى لأهمية هذا النص لأنه ليس ترديدًا أو تلخيصًا لبعض أجزاء «المعتمد» ، وسوف يدرك القارئ المتخصص ذلك كله .

يوجد قسم مشترك بين «الفائق» وبين «المعتمد» يتعلق ببعض مسائل النظر وحدوث العالم وأدلة وجود الله وعلاقة الذات بالصفات . . . هذا كله مشترك بين «المعتمد» و«الفائق» ، غير أن أجزاء «الفائق» التي تتناول هذه الموضوعات لا تنقل عن

«المعتمد» نقلا مباشرًا ، بل إن الملاحمي كان فيها مؤلفًا ومجددًا ومبتكرًا . ليس ثمة تطابق البتة في هذه الموضوعات المشتركة بين الكتابين .

وفضلاً عما سبق من حديث عن أهمية كتاب «الفائق» بالنسبة للملاحمي كمتكلم معتزلي كبير نجد أن تأثير الرجل الفكري امتد طوال القرن السادس الهجري وما بعده حيث ساعد بصورة فاعلة ونشطة على استمرار حركة الاعتزال حتى بعد رحيل الزعماء الكبار في القرن الخامس الهجري .

وقد يقول قائل : هل نحن في حاجة الآن إلى تحقيق هذا التراث الذي يبدو أن عصرنا قد تجاوزه بمراحل . لقد كان ملائمًا لعصره لكنه ليس كذلك بالنسبة لعصرنا . هل ثمة شيء يفيد المسلم المعاصر الآن من إحيائه مثل هذا التراث؟ ألا ينبغي أن يكرس المفكرون المسلمون جهودهم الآن في نقل التراث الغربي المعاصر والإفادة منه ومن مناهج الغربيين حتى نتمكن من الجمع بين الفكر الغربي والتراث الإسلامي بحيث نواكب العصر الذي نحياه؟ هل يستطيع المسلمون المعاصرون الآن أن يديروا ظهورهم للمناهج الغربية المعاصرة وللطفرات العلمية الهائلة ، وللمشكلات المعاصرة التي نجمت عن هذا التقدم العلمي الهائل؟ وبخاصة أن أحدًا من شعوب العالم الآن لا يستطيع أن يغلق على نفسه نوافذ الفكر الغربي ويحول بين علمائه ومفكريه وبين أن يؤثروا في الثقافة والحضارة الإنسانيتين . إن وسائل الاتصال الآن جعلت - بحق - العالم كله وحدة واحدة ، بحيث فرضت مشكلات المجتمعات المتقدمة نفسها على ما يسمى بالعالم النامي أو شعوب العالم الثالث أو قُل الرابع!!!

هذه كلها قد تكون تساؤلات مشروعة وقائمة ، لكن ثمة ملاحظات لا ينبغي أن تغيب عن «وعي» العقل الفكري الجماعي لكل شعب من الشعوب . وهنا نسوق عدة نقاط مهمة :

١- إن بعض هذه التساؤلات السابقة يخلط - إما عن جهل وإما عن قصد - بين تاريخ العلم وتاريخ الفلسفة . تاريخ الفلسفة يعد فلسفة على الحقيقة ولا يشكل البتة هذا التاريخ مرحلة زمنية ذهبت إلى غير رجعة!!

٢- لعلنا هنا نتساءل : لماذا تطرح مثل هذه التساؤلات دائمًا بالنسبة إلى تراث المسلمين ولا تطرح البتة بالنسبة للحضارات الشرقية القديمة ولا بالنسبة للفلسفة اليونانية والمسيحية . . . . إلخ؟ أليس مما يدعو إلى الدهشة والعجب في آنٍ واحد أن تسعى

الشعوب إلى الاستعانة بتراثها وبحكمائها الآن لحل مشكلات آنية معاصرة . . ثمة إحياء للبوذية والكونفوشيوسية وغيرها . . بل إن ثمة دراسات عارمة عن فلاسفة العصر الوسيط والحديث دون أن يقال إن هؤلاء الفلاسفة أصبحوا الآن في ذمة التاريخ ومن ثم فإن الحديث عنهم الآن يبدو أنه بلا معنى أو جدوى .

إن أعمال كبار الفلاسفة والأدباء والشعراء وعلماء اللاهوت ، بل وقراءة بعض مجهودات العلماء الآن كلها تؤكد أن هؤلاء لم يفقدوا بريقهم ، وأننا سوف ننكب على أعمالهم ؛ لكي ننهل منها ونبني عليها .

٣- إن التراث ، من حيث هو ، يُشَكِّل كنزًا معرفيًا لا يمكن التفريط فيه ، لأنه يمثل «هوية» الشعب المبدع له ؛ ولذلك فإن التراث هو ذاكرة الأمة الحية التي تضرب بجذورها في الماضي السحيق والذي يؤثر في الماضي والحاضر والمقبل من الأيام .

٤- إن إحياء التراث ليس هدفًا في حد ذاته ، وإن كان ذلك واردًا بطبيعة الحال ، غير أن الأهم هو أن هذا التحقيق يهدف في النهاية إلى تصفية هذا التراث ، غربلته وتنقيحه والإفادة من بعض عناصره الحية . . . أريد أن أقول إن الهدف من إحياء التراث هو الربط بين عناصره الحية وبين العصر الذي نحياه . وباختصار إن قضية الأصالة والمعاصرة ليست إلا الجمع بين الماضي والهوية والحاضر على صعيد واحد . إن الأمة التي تُفَرط في تراثها تُفَرط في الوقت نفسه بقدر كبير في وجودها .

٥- إن إحياء التراث من شأنه أن يعيد الثقة إلى شباب الباحثين حيث يمكن أن يترسب في وعي علماء الأمة ومفكريها المعاصرين أنه طالما أن أجدادنا بلغوا ما بلغوه من ازدهار في شتى أنواع العلوم والفنون فإننا نستطيع أن نستأنس بهم وأن نحتل - إن شئنا وأردنا وصممنا - المكانة التي سبق أن احتلها الآباء والأجداد الذين قادوا الحضارة الإنسانية ما يربو على ستة قرون دون منازع ودون أن تكون عقيدتهم عقبةً أو حجابًا يحول بينهم وبين التقدم والازدهار .

٦- إن إحياء تراث المعتزلة له عندنا مذاق خاص . فقد رفعت لواء العقل أمام كل التيارات الأشعرية والسلفية حيث نادت بـ «الواجبات العقلية» ، وأن الناس «محجوجون بعقولهم» ، وأن العقل يدرك بذاته قضية الخير والشر (= الحسن والقبح) . لقد جاء على لسان زعيم المعتزلة الكبير القاضي عبد الجبار في كل من شرح الأصول الخمسة ، والأصول الخمسة الذي حققناه . . . جاء في أول سطر منه : «إن

قيل : ما أول ما أوجب الله عليك؟ فَقُل : النظر المؤدي إلى معرفته ، لأن المعرفة التي من معرفة الله لا تعرف ضرورة ولا بالمشاهدة ، فيجب أن تعرف بالفكر والنظر»[1] .

هذه المكانة الكبيرة التي أعطتها المعتزلة للعقل الإنساني هي التي جعلتنا نهتم بها وبإحياء تراثها وبالدفاع عن وجهة نظرها «العقلية» التي قدمتها في قراءتها للنص الديني ؛ ولهذا فإن المعتزلة قد قدّمت لنا رؤية منهجية ينبغي إحياؤها والبناء عليها . ليس مهمًا الآن ما قالته المعتزلة من قبل - وإن كان ذلك أمرًا واقعيًا وقائمًا - لكن الأهم هو المنهج الذي نهجته المعتزلة ، والذي ينبغي أن نفيد منه إفادة كاملة .

٧- إن من المهم التأكيد هنا على أن القضايا التي اختلف المتكلمون بشأنها ليست قضايا ميتةً بل هي قضايا حية وستظل حية إلى ما شاء الله . . . إن الحديث عن مشكلة الحكم ، وعلاقة الفرد بالدولة وعلاقة السلطات بعضها ببعضها الآخر ، وفك الاشتباك بين الديمقراطية والشورى ، والحديث عن الخير والشر ، والحتمية والصدفة ، والهوية والحداثة وما بعدها . . . أقول كل هذه المسائل المثارة الآن على المسرح الفلسفي نستطيع - إن شئنا - أن نتلمس لها أبعادها التاريخية بغير تعسف . . . ألم يدخل المتكلمون في أبحاث عارمة عن مفهوم العلم والمعرفة ومكانة العقل وحدوده . . . ألم يحدث صراع دموي ومرير بشأن مشكلة الحكم ونظامه وهل هو بالوراثة أم لا؟ . . . إن الدفاع الآن عن العقيدة أو لنقل الهوية بوجه عام ، وكذلك الحديث عن الخصوصية الثقافية ، وظاهرة التأثير والتأثر ، ذلك كله له وجود حي وقوي في تاريخ علم الكلام . . . فلا شيء جديد تحت الشمس . أليست الحداثة المزعومة الآن وما بعدها ليست إلاّ صورة من صور النزعة العقلية التي تجعل العقل حرًا ومستقلا في معالجته لقضايا عصره؟ أليس ما بعد الحداثة هو في النهاية لون من ألوان التمرد العقلي على ديكتاتورية العقل وغطرسته؟ . . . إن ما بعد الحداثة هو في النهاية نقد لنقد العقل أو قل إنها نقد العقل لنفسه .

أما عن الموضوعات التي وردت في كتاب «الفائق» فإنه يصعب حصرها هنا ، وسوف نكتفي لهذا بالإشارة إلى أهم العناصر الرئيسة :

يبدأ الملاحمي حديثه بما ذكر أنه جُمل ما تقدم من الأبواب في كتاب «المعتمد» على باب النظر في حدوث العالم وإثبات الصانع . لكن المؤلف لم يقف هنا كثيرًا أمام

(١) القاضي عبد الجبار : الأصول الخمسة ، ص١٥ ، تحقيق د . فيصل عون - مجلس النشر العلمي - الكويت - ١٩٩٨ .